

القرار ١٨١٥ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٩٠١ المعقودة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، وبوجه خاص القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، و ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، و ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٨ (٢٠٠٧)، و ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)،

وإذ يؤكد من جديد أنه يدين أشد الإدانة عملية التفجير الإرهابية التي وقعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك جميع الهجمات الأخرى التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يؤكد من جديد أيضا أنه يتعين محاسبة الضالعين في هذه الهجمات على جرائمهم،

وقد درس تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2008/210) ("اللجنة")، المقدم عملا بالقرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، و ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٨ (٢٠٠٧)،

وإذ يثني على اللجنة لما أنجزته من عمل متميز يتسم بالافتقار المهني وللتقدم الذي تواصل إحرازه في ظل ظروف صعبة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه بشأن جميع جوانب هذا العمل الإرهابي،

وإذ يحيط علما بطلب تمديد ولاية اللجنة الذي أعرب عنه المفوض في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وذلك من أجل كفالة استقرار عملية التحقيق واستمرارها،



وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/334, Enclosure) الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان، التي يعرب فيها عن الأمل في أن يلي مجلس الأمن طلب المفوض تديد ولاية اللجنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإذ يلاحظ توصية الأمين العام المتوافقة في هذا الصدد،

ورغبة منه في الاستمرار في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع الأشخاص الضالعين في هذا الهجوم الإرهابي،

١ - يرحّب بتقرير اللجنة؛

٢ - يقرر أن يمدد ولاية اللجنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويعلن استعدادها لإنهاء هذه الولاية قبل ذلك التاريخ متى أفادت اللجنة بأنها أتمت تنفيذ ولايتها؛

٣ - يطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق في موعد أقصاه ستة أشهر، وفي أي وقت آخر تراه مناسباً قبل ذلك الموعد؛

٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.